

بكتابة الامام كاذمناه او اخذ من الكتاب والطلاق اذا كان  
تفريق المهر كقول ابن طاق هكنا او اشار بثلاث وقت  
خلاف ما اذا قال انت طالق واسار بثلاث لم يقع الا واحدة كما علم  
في الطلاق ولما اراد ان حكم انت هكنا اشيرا باصبعه ولم يقل طالق  
ويزاد ايضا الاسارة من الحرم الى صيد فقتله يجب الخراج على المشرك  
وهنا فروع لمرها الا ان الاول اسار الاحرس بالقرارة وهو جنب  
ينبغي ان يحرم عليه اخذ من توطن من الاخرس يجب عليه خراج  
لانه جعلوا التحريك قرارة الثاني علم الطلاق بمسئلة احرس  
فاشار بالمسئلة وينبغي الوقوع لوجود الشرط بمسئلة الثاني  
لو علم بمسئلة رجل باطرق فحرس فاشار بالمسئلة وينبغي الوقوع  
**قاعدة** فيما اذا اجتمعت الاسارة والعبارة واصحابنا يقولون اذا اجتمعت  
الاسارة والعبارة والتمسية يتعلق العقد بكارالية قالوا  
الحداية من باب المهر الاصل ان المسمى اذا كان من جنس المثار  
اليه يتعلق العقد بكارالية لان المسمى موجود في المشار اذا  
والوصف يتبعه وان كان من خلاف جنسه يتعلق بالمسمى  
لان المسمى مثل ك رالية وليس يتابع له والتسمية بالبع والقرارة  
من حيث انها تعرف الماهية والاسارة تعرف الذات الاتري ان  
من اشترى قضا على انه ياقوت فاذا هو زجاج لا ينفق العقد  
لاختلاف الجنس ولو اشترى على انه ياقوت احمر فاذا هو اخضر العقد للبيع  
لاختلاف الجنس انتهى قال الكرجون ان هذا الاصل متفق عليه في  
النكاح والبيع والاجارة وسائر العقود ولكن ابو حنيفة جعل النكاح

والخل جنسان والحر والعبد جنسا واحدا متعلق بكارالية فوجب  
هذا المثال فيما لو تزوجها على هذا الدن من الخل واسار الى عمر وعلي  
لكن العبد واسار الى حر ولو سمي حراما واسار الى جلال فلها الخلال في  
الاصح ولو سمي في البيع شيئا واسار الى خلافه فان كان خلاف جنسه  
بطل البيع كالاداسي او نونا واسار الى زجاج لكونه يبيع المعدوم ولو سمي  
زجاجا او نونا واسار الى مروى احتله نونى بطلانه او فسانه هكنا في  
الخاينة في البيع الباطل ذكر الاختلاف في الثوب دون الغنص  
ونظير الغنص الذكور والانثى من بني ادم جنسان بخلافهما من  
الحيوان جنس واحد فله الخيار اذا كان الجنس متحدا والفايت  
الوصف وفي باب الاقند اقالوا لو نوى الاقند اخذ الاسم  
زيد فان عزم ولم يصب الاقند ولو نوى بالاسام الغنص في الخراب على  
انه زيد فبان انه عزم ويصح ولو نوى الاقند اخذ الك ب فاذا اشترى لم  
يصح والاقند اخذ الشيخ فاذا هو سائب يصح لان الك ب بدعي يخفى  
عليه وقياس الاول انه لو صلح على خيانة على انه رجل فبان انه امرأة  
لم يصب واستند من جملة الاقند استخ الاسلام العيني في شرح  
بخارى عند الكلام على حديث صلاة في مسجد في هذا الفصل  
من الف صلاة فيما سواها اما الاعتبار بالتسمية عند اصحابنا  
فلا يختص الثواب بما كان في زمانه صلى الله عليه وسلم الى اخر  
ما قاله واماني النكاح فقال في الخاينة رجل له بنت واحدة اسرها  
عاشه فقال الاب وقت العقد زوجت منك بنتي فاطمة لا ينفق  
النكاح ولو كانت المرأة حاضرة فقال الاب زوجتك بنتي فاطمة

Copyrighted material